الصباح الاقتصادية
12
العدد 2377 - السنة الثامنة
الجمعة 19 ربيع الاخر 1437 - الموافق 29 يناير 2016
Friday 29 January 2016 - No.2377 - 8th Year

الرواتب والدعوم تلتهم 70 في المئة من ميزانية الكويت

الصالح: الايرادات النفطية 5.8 مليارات دينار في ميزانية 2016-2017

جانب من المؤتمر الصحافي

العجز في الميزانية بلغ 12.2 مليار دينار في ضوء تقدير الإيرادات النفطية على أساس 25 دولاراً للبرميل وبحجم انتاج 2.8 مليون برميل يومياً

تقديرات الإيرادات غير النفطية بمشروع الميزانية بلغت 1.6 مليار دينار

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ان تقدير الإيرادات النفطية في مشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016 بلغ 5ر8 مليار دينار بنسبة 78 في المئة من جملة ايرادات الميزانية وذلك على اساس سعر 25 دولارا للبرميل.

واضاف الوزير الصالح في مؤتمر صحافي في مقر وزارة المالية عن مشروع ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2017/2016 انه تم عرض مشروع قانون بربط هذه الميزانية في الاجتماع المشترك بين مجلس الوزراء والمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الذي عقد بقصر السيف برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الصباح يوم امس وتم اقراره وفقا لخمسة اعتبارات.

وقال ان اول هذه الاعتبارات والتوجهات التي روعيت لدى اعداد مشروع الميزانية لمواجهة تداعيات الانخفاض الحاد لاسعار النفط في الاسواق العالمية هو الاخذ بعين الاعتبار توجيهات صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح.

وتابع ان هذه التوجيهات تضمنت ضرورة اتخاذ اجراءات ووضع برامج تهدف الى ترشيد الانفاق وخفض بنود مصروفات الميزانية وتاكيد سموه على توفير الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية الاساسية ودعوة سموه مجلس الامة بالتعاون مع الحكومة الى اصدار التشريعات التي تهدف الى خفض العجز في الميزانية.

وقال الصالح ان الاعتبار الثاني تمثل في اعتماد سياسات مالية رشيدة بعدم الاسراف وتجنب اصدار قرارات ترتب اعباء مالية جديدة على الميزانية العامة في حين تمثل الاعتبار الثالث بوضع سقف اعلى للانفاق بمشروع ميزانية سنة 2017/2016 لجميع الجهات الحكومية على نحو لا يخل بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك الجهات.

واضاف ان الاعتبار الرابع يتمثل بتوجيه الوزارات والادارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة لدراسة واعداد تقديرات الايرادات والمصروفات بمشاريع ميزانياتها للسنة المالية 2017/2016 بما يتفق مع سياسة الدولة بشان ترشيد الانفاق وخفض المصروفات والغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على اداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ اعداد تلك التقديرات.

واشار الصالح في الاعتبار الاخير الى انه على الرغم من الانخفاض الحاد في اسعار النفط في الاسواق العالمية وتدني الايرادات النفطية فقد تم العمل على اعداد ميزانية تنموية تلبي متطلبات المواطنين من كل الخدمات العامة مع التركيز على تطوير خدمات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والامنية وتوفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الحيوية والضرورية للبنية الاساسية والمرافق العامة الواردة بالخطة السنوية 2017/2016.

وعن تقديرات الايرادات في الميزانية قال الصالح انه تمت مناقشة تقديرات الايرادات النفطية بمشروع ميزانية 2017/2016 وهي المورد الرئيسي لايرادات ميزانية الدولة والاسس والاعتبارات التي روعيت لدى اعداد تقديراتها.

واضاف ان الايرادات النفطية في الميزانية قدرت على اساس 25 دولارا كسعر لبرميل النفط الكويتي وحجم انتاج قدره 2ر8 مليون برميل يوميا وخصم تكاليف الانتاج المقدرة بمبلغ 3ر2131 مليون دينار ووفقا لذلك فقد بلغت تقديرات الايرادات النفطية 5.8 مليار دينار بنسبة 78 في المئة من جملة الايرادات.

وذكر ان تقديرات الايرادات غير النفطية بمشروع الميزانية 2017/2016 بلغت 1.6 مليار دينار وبنسبة 22 في المئة من جملة الايرادات وعليه فقد بلغت جملة تقديرات الايرادات بمشروع ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية (2017/2016) 7.4 مليار دينار.

وبالنسبة للمقتطع من الايرادات لاحتياطي الاجيال القادمة قال الصالح انه وفقا لاحكام القانون رقم 106/1976 في شان احتياطي الاجيال القادمة فقد بلغ المقتطع من الايرادات العامة للاجيال القادمة للسنة المالية (2017/2016) 0.7مليار دينار بنسبة 10 في المئة من اجمالي تقديرات الايرادات.

واضاف ان الاجتماع ناقش ايضا تقديرات ابواب المصروفات والتي روعيت في اعدادها الاحتياجات الفعلية للوزارات والادارات الحكومية حيث بلغت جملة تقديرات المصروفات 18.9 مليار دينار بنقص قدره 279 مليون دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 بنسبة 1.6 في المئة.

وعن العجز في الميزانية قال الصالح انه في ظل اوضاع السوق النفطية والانخفاض الحاد في اسعار النفط الخام وفي ضوء تقدير الايرادات النفطية على اساس 25 دولارا للبرميل وبحجم انتاج 2.8 مليون برميل يوميا فقد ترتب على ذلك حدوث عجز بميزانية السنة المالية 2017/2016 بلغ 12.2 مليار دينار كويتي.

واضاف ان تقديرات المرتبات وما في حكمها بلغت 10385.5 مليون دينار بمشروع ميزانية 2017/2016 والتي تدرج في البابين الاول (المرتبات) والخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) حيث شكلت 55 في المئة من اجمالي مصروفات الميزانية.

وعن الدعم قال الوزير الصالح ان دعم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة بمشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016 قدر بمبلغ 2895.1 مليون دينار وبشكل 15 في المئة من اجمالي مصروفات الميزانية وعلى ذلك فان تقديرات المرتبات وما في حكمها والدعم يشكلا 70 في المئة من اجمالي مصروفات الميزانية.

وعن الانفاق الجاري والاستثماري قال ان الانفاق الجاري بمشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016 قدر بمبلغ 15629.9 مليون دينار بنسبة 82.7 في المئة من اجمالي المصروفات بينما بلغ الانفاق الاستثماري 3262.1 مليون دينار بنسبة 17.3 في المئة.

واضاف ان هناك تحسنا نسبيا ملحوظا للانفاق الاستثماري مقارنة بالسنة المالية 2016/2015 حيث تم زيادة الاعتمادات المخصصة للانفاق الاستثماري من 3172.5 مليون دينار الى 3262.1 مليون دينار وذلك نتيجة سعي الحكومة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والتنموية والحيوية المدرجة بخطة التنمية 2017/2016 ومن ثم ادراج الاعتمادات المالية لها.

وبشان مشاريع خطة التنمية في 2017/2016 قال الوزير الصالح ان عددها بلغ 287 مشروعا وبلغت تقديرات الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها 3167.5 مليون دينار منها 862.3 مليون دينار بميزانية الوزارات والادارات الحكومية وميزانيات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التي تمول من ميزانية الدولة ومبلغ 2304.7 مليون دينار بميزانيات المؤسسات المستقلة التي لا تمول من ميزانية الدولة.

وعن نقطة التعادل اضاف انه في ظل التطورات السلبية والانخفاض الحاد لاسعار النفط بالاسواق العالمية وتقدير الايرادات النفطية على اساس 25 دولارا للبرميل وحجم انتاج 2.8 مليون برميل فان سعر برميل النفط الذي يحقق توازن الميزانية هو 65 دولارا للبرميل وفي سؤال عن الدعوم قال الوزير الصالح ان الحكومة تتجه الى ضبط وترشيد الانفاق ولا يعني ذلك الغاء الدعم بل ضرورة ايصاله الى مستحقيه حيث تم تكليف جهة مستقلة باعداد دراسة لمختلف انواع الدعوم بهدف ترشيدها وسيتم بحث هذه الدراسة مع اعضاء مجلس الامة في جلسة 9 فبراير المقبل مشيرا الى ان وجود اسعار مدعومة لبعض الخدمات والمواد يشجع على الاسراف والبلاد بحاجة الى ترشيد خصوصا في ظل وجود خطة اسكانية طموحة جدا.

واكد الوزير الصالح ان الميزانية المقبلة ليست انكماشية بل توسعية وتتضمن تنمية اقتصادية متكاملة عبر الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة وتشجيع الاستثمار الاجنبي فضلا عن تشجيع الصناعة اضافة الى وجود برامج خصخصة يجب ان يتم تفعيلها.

وعن خيارات تمويل عجز الميزانية قال ان الخيارات المتاحة متعددة منها السحب من الاحتياطي العام او اصدار سندات بالدينار الكويتي وذلك بالتزامن مع متابعة دقيقة للاحتياطات الاجنبية المتوافرة في بنك الكويت المركزي الا انه حتى الان وبسبب حصافة السياسة المالية للبلاد فان السيولة المتوفرة في الاحتياطيات والعوائد عليها غطت النفقات مشيرا الى وجود توجه لاعداد استراتيجية للدين العام.

وعن اسعار النفط توقع الصالح ان تستمر سياسة الكويت الحالية بالتوافق مع سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) اضافة الى استمرار البلاد في الاستثمار الراسمالي في القطاع النفطي للوصول الى الاهداف الموضوعة.

واستبعد ان تستمر اسعار النفط على وضعها الحالي خصوصا ان استثمارات نفطية تقدر ب 300 و 400 مليار دولار حول العالم في القطاع النفطي تم ايقافها مما سينعكس على اسعار النفط في نهاية السنة الحالية او مطلع السنة المقبلة.

وعن المساعدات الخارجية التي تقدمها الكويت قال الوزير الصالح انها لاتتجاوز 2 في المئة من الميزانية وهي واجب اذ ان الدول التي لديها عجز كبير في الميزانية تقوم بتقديم مساعدات خارجية.

مركز الكويت للتحكيم التجاري يسير بخطى ثابتة نحو العالمية

جانب من الاجتماع

في مستهل مطلع عام 2016 عقد مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري اجتماعه الأول لهذا العام بقاعة يوسف القليج بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت، برئاسة عبدالوهاب محمد الوزان - رئيس مجلس الإدارة وبحضور السادة أعضاء مجلس إدارة المركز.

وقد ناقش مجلس الإدارة سير عمليات التحكيم التي عرضت على المركز خلال العام الماضي، وتابعت المسائل المالية والإدارية الأخرى التي أعطى النظام الاختصاص بها للجنة التنفيذية وأصدرت قراراتها بشأنها، وقد تضمن جدول الأعمال العديد من الموضوعات والإنجازات التي حققها المركز منذ مطلع العام المنصرم، وفي هذا الإطار استعرض مجلس الإدارة عدد من التفاصيل المرتبطة بالقضايا التي تم عرضها على المركز والتي تم إنجازها خلال هذا العام.

هذا وبهدف المركز في نشر ثقافة التحكيم، وما يتطلبه من سرعة ومرونة في إنجاز المعاملات وحسم الخلافات من خلال التحكيم.

ومن ناحية أخرى ناقش المجلس الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واستعرض خلالها مشاركة مركز الكويت للتحكيم التجاري مع وزارة العدل في مؤتمر التحكيم والاستثمار الدولي والذي سينعقد بتاريخ 17 18-/2016 بفندق الريجنسي، وذلك من خلال المشاركة الفعالة للمركز من خلال عرضه لإشكاليات تنفيذ حكم التحكيم ومدى تأثيرها على مستقبل التحكيم بين الدولة والمستثمر من المنظور العربي والأوروبي.

هذا بالإضافة إلى موافقة مجلس الإدارة على التوقيع على اتفاقية تعاون مع محكمة العدل الدولية وذلك في سياق التطلع إلى أن يكون مركز الكويت للتحكيم التجاري من بين المراكز العالمية التي يحتذى بها في مجال التحكيم.

ومن ثم فإن المركز في سبيل تحقيق رسالته في هذا العام فقد حرص على ضرورة الإبتعاث في الخارج لدورات متخصصة في مجال التحكيم في محكمة العدل الدولية وذلك لخلق وعي كامل عن قضايا التحكيم وأن يكونوا نواة مثمرة للإزدهار بالتحكيم ورفع اسم دولة الكويت في المحافل العالمية فيما يخص التحكيم.

ومن جانب آخر استعرض المجلس الدورات التي ستنعقد خلال شهر فبراير لهذا العام والتي ستبدأ بتاريخ 8 فبراير/2016 وذلك في إطار إعادة طرح البرنامج السنوي « إعداد المحكمين» من خلال تقسيم خطة كل برنامج لنوعين من الدورات:-

الأولى: دورة «إعداد المحكمين» وتنقسم إلى ثلاث مراحل كل مرحلة يحصل فيها المشارك على شهادة باجتياز الدورة وبعد استكمال المراحل الثلاث واجتياز الاختبارات يكون له الحق في القيد في جداول الموفقين والمحكمين لدى المركز.

الثانية: « ورش عمل عن التحكيم» وهو عبارة عن لقاء ليوم واحد يتم فيه دعوة أساتذة من الجامعة والإدارات القانونية في الشركات الكبرى ومكاتب المحاماة لمناقشة ما يستجد في مجال التحكيم التجاري.

البورصة تحقق مكاسب سوقية بمليار دينار في أسبوع «أخضر»

أسبوع «أخضر» للبورصة

جاءت محصلة أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية خضراء خلال الأسبوع الجاري، مقارنة بأدائها في نهاية الأسبوع الماضي، حيث ارتفع السعري 1.3 في المئة رابحا 64.06 نقطة صعودا إلى مستوى 5010.39 نقطة مقابل 4946.33 نقطة في الأسبوع السابق.

كما تراجع مؤشر السوق الوزني بواقع 4.43 في المئة عند مستوى 344.87 نقطة، مقابل 330.24 نقطة نهاية الأسبوع الماضي، رابحا 14.63 نقطة.

ولم يختلف حال مؤشر كويت 15، حيث ارتفع خلال الأسبوع 5.46 في المئة رابحا 41.94 نقطة بعد أن اختتم التعاملات عند النقطة 809.68 مقابل 767.74 نقطة في الأسبوع السابق.

وانسحم أداء المؤشرات بالإيجابية في مستهل جلسات الأسبوع، ثم انخفاض في ثاني جلساته، والتباين في منتصف الأسبوع، ثم عودة مرة أخرى للإيجابية في آخر جلستين، مدعوماً بتعافي أسعار النفط الذي يُعد المحرك الرئيسي لأداء أسواق المنطقة، وكذلك أداء الأسواق العالمية وانعكاس استقرارها من عدمه على البورصات الخليجية والعربية إيجابياً لبورصات الخليج في ختام جلسات الأسبوع، بالإضافة إلى استمرار النفط كمحرك أساسي لاتجاهات الأسواق، ناصحاً المتداولين بضرورة توخي الحذر بشكل وقتي لحين انضاح المشهد العام.

وبلغت الكميات في السوق الكويتي بنهاية الأسبوع الجاري 832.9 مليون سهم، مقارنة بـ 718.39 مليون سهم كانت في الأسبوع الماضي، بارتفاع نسبته 16 في المئة.

وتراجعت السيولة في البورصة بنهاية الأسبوع الجاري 20.4 في المئة إلى 63.25 مليون دينار، مقابل 79.48 مليون دينار في الأسبوع السابق.

وجاءت التداولات السابقة من خلال تنفيذ نحو 18.92 ألف صفقة مقابل 16.75 ألف صفقة في ختام الأسبوع الماضي، بارتفاع قدره 13 في المئة.

وربحت البورصة الكويتية هذا الأسبوع مليار دينار (3.29 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة في نهايته - وفقا لتقرير إحدى شركات الأبحاث - حوالي 23.64 مليار دينار مقابل 22.64 مليار دينار في نهاية الأسبوع الماضي، لتسجل بذلك نموا قدره 4.42 في المئة.

لجنة كويتية هنغارية مشتركة تختتم أعمالها باتفاقيتي تعاون اقتصادي

اسفرت أعمال اللجنة الكويتية - الهنغارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني في دورتها الثانية عن توقيع اتفاقيتين الأولى بشأن الخدمات الجوية والثانية للتمثيل التجاري بين شركة الكويت للعلوم الحياتية وشركة (سيتوتك).

وقالت وزارة المالية في بيان صحافي ان اجتماع اللجنة يأتي في اطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين واستكمالا لنتائج الدورة الأولى للجنة التي عقدت في العاصمة الهنغارية (بودابست) يومي 7و8 مايو من عام 2013.

واوضح البيان ان الجانبين استعرضا خلال الاجتماعات جملة من الموضوعات يتركز أهمها حول التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والنفطي والثقافي والصحي فضلا عن الجوانب المتعلقة بالقطاع الخاص والتعليم العالي والطيران المدني وغيرها من المجالات.

وذكر ان الجانبين بحثا سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين وإزالة المعوقات التي قد تعترض مسيرة التعاون المتبادل بينهما من خلال الاتصالات والاجتماعات بين المسؤولين والسلطات المختصة المعنية في كلا البلدين ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في مجالات التعاون المختلفة وتفعيلها بما يحقق المصلحة المشتركة، واشار الى مناقشة عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي من شانها تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين للتوقيع عليها في المستقبل القريب.

وترأس وكيل وزارة المالية خليفة حمادة الجانب الكويتي في اجتماعات اللجنة فيما ترأس الجانب الهنغاري نائب وزير الشؤون الخارجية والتجارة لاسلو سابو بمشاركة سفير الكويت لدى هنغاريا حمد بورحمه وسفير هنغاريا لدى الكويت ميهاي باير اضافة الى عدد من مسؤولي وممثلي الوزارات المختصة والهيئات والمؤسسات المعنية في البلاد.